

الى هذا الحد وجب عليه المبادرة الى فعل ما يمكنه فعله
من الصلاة في الوقت لتعديبه واما ان كان معذورا
بذلك فانه كان الوقت الذي ادركه يسع ركعة من الصلاة
وجب عليه المحافظة في الوقت ولو باخف ممكن تحصلا
لوصف الاداء في صلواته حيث انه يمكن مع امتناع المد عليه
لانعدام شرطه ^ج والابان كان الوقت ادركه والحالة
ما ذكر لا يسع ركعة فلا يجب عليه ما ذكر ^ج لعدم تعديبه
مع عدم الجدوى في المحافظة على الركعة لغوات الاداء
عليه حافظا لم يحافظ بخلافه لو كان الوقت يصعبها
لما تقدم وهذا التفصيل في المعذور ما خوذ من مجموع كلام
سم في حاشيته على التحفة والمنهج فراجعها وان كان كلامه
في حاشية التحفة يعطى في الشق الثاني من التفصيل ^{انتفاء}
وجوب المبادرة لا انتفاء وجوب المحافظة فتأمل
فان كلامه في حاشيته الاخرى مع مساعدة ما ذكره في
بحث المد يعطى ما ذكرناه هنا في التفصيل من انتفاء
وجوب المحافظة المذكورة فقط واما المبادرة ^{فحجب}
بها لعدم ما يسقطها فان الميسور لا يسقط بالمعسور
ثم حيث الزمناه بالمبادرة وجرنا عليه المد ^{المد} لا يجب عليه
مع ذلك الاقتصار على اقل مجز في اركان الصلاة ام لا
يجب عليه ذلك بل يجوز له استيفاء الارقان وفعل
السنن من غير مد بقرأة او ذكر او سكوت محل نظر و
تردد الفقهاء والذي ستم في حاشيته على المنهج عن مر
في مسألة فقد شرط المد اعني ما لو كان البايع من الوقت
لا

٣

لا يسع جميع الارقان من غير تفرقة بين المعذور وغيره
عدم جواز الاتيان بالسنن ووجوب الاقتصار على
الواجبات وظاهر عبارته في ذلك يقتضي وجوب الاقتصار
على اقل مجز في الارقان لتضييقه فيها على المنع من الاتيان
بالسنن ومعلوم انه اذا زاد على الاقل المذكور وقع في
الاتيان بالسنن فتأمل ثم قال ستم في حاشيته المذكورة
بعد نقله ما تقدم عن مر ما مضى فقلت له لعل هذا
اذا كان اخرها غير عذر اما اذا كان بعذر فينبغي جواز
الاتيان بالسنن لعدم تعديبه فتوقف في ذلك انتهى
ثم نقل ستم في الحاشية المذكورة عن تقرير مر ايضا
فيملحرا الى وقت لا يسع جميعها انه لا يجب عليه الاقتصار
على الواجبات سواء اخر بعذر ام لا وعلل بقوله لان
الانسان لا يكلف العجلة في الصلاة ثم تعقبه ستم
بقوله نعم ينبغي وجوب المحافظة على الباقى ركعة
في الوقت انتهى ومراده والله اعلم انه لو توقف ايقاع
الركعة في الوقت على ترك السنن وجب عليه
الترك ^ج لما تقدم من ثمرة وصف الاداء في الصلاة
حيث انه يمكن فلا يوجب العذر عند مع تأييد الا
حيث وجد شرط المد في حقه والفرض انه لم يوجد
هنا وتلخص مما تقدم نتردد مر في مسألتنا
هذه في وجوب الاقتصار على الارقان وعدم

تحصيله